دليل إرشادى لإعداد المعايير الأكاديمية القياسية القومية للتعليم العالى(*)

عرض

د. أسامة السيد محمود على

أستاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات

ومدير وحدة ضمان الجودة والاعتماد

ومدير مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة

usama.elsayed@gmail.com

هذا الدليل الصغير فى حجمه الكبير فى قيمته صدر عن اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد التابعة للمجلس الأعلى للجامعات والتى بدأت عملها من عام ٢٠٠٣ للسعى إلى إقامة نظم داخلية لضمان الجودة والاعتماد فى جميع كليات الجامعات الحكومية المصرية ، واستطاعت حتى الآن بالفعل من تمويل إنشاء أكثر من ١٥٠ وحدة داخلية بالكليات لرفع مستوى جوده البرامج التعليمية ووفرت لها الخبراء والدعم الفنى.

لقد تكشفت مجموعة أساسية من العقبات أمام تطبيق نظم الجودة أهمها مقاومة التغيير من جزء لا يستهان به من أعضاء هيئة التدريس خاصة فى كليات قطاع الآداب والإنسانيات ، ونقص الموارد التعليمية والميزانيات التى تشكل مدخلات نظم الجودة ، والزيادة الكبيرة فى إعداد الطلاب التى تجعل الكثافة الطلابية أعلى جدًا من النسب العالمية بين إعداد الطلاب وبين إعداد هيئات التدريس خاصة فى كليات الآداب والتجارة والحقوق والتربية . إلا أن واحدة من أهم العقبات التى صادفت جهود تطبيق نظم الجودة التعليمية ، هى نقص المعايير الأكاديمية القياسية على المستوى القومى المصرى ، والمعايير الأكاديمية القياسية القومية هى المعايير التى تمثل الحد الأدنى المطلوب فى مهارات الخريجيين التى ترضى المستفيدين من الخدمة التعليمية وأصحاب سوق العمل ، وهى تسترشد بالمعايير العالمية ، وتحتفظ فى نفس الوقت بالهوية القومية .

(*) المجلس الأعلى للجامعات. اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد. دليل إرشادى لإعداد المعايير الأكاديمية القياسية القومية للتعليم العالى .- القاهرة : اللجنة، ٢٠٠٧.

وللمعايير الأكاديمية القياسية القومية مجموعة من الأهداف التى تسعى إليها حددتها الوثيقة التى بين أيدينا :

١. تساعد المؤسسات التعليمية فى تصميم البرامج التعليمية .

٢. تساعد فى تقييم الخريجين كنواتج للعملية التعليمية .

٣. تساعد فى عملية تقييم ومراجعة أعمال المؤسسات التعليمية بالنسبة لأى مراجعات داخلية أو خارجية .

٤. تكون الأساس الذى تعتمد عليه مؤسسات الاعتماد الوطنية فى تقييم واعتماد البرامج والمؤسسات التعليمية .

٥. تكون أساس موضوعى يتسم بالشفافية والموضوعية فى الحكم والتقييم .

٦. تساعد فى التعرف على اهتمامات أصحاب المصالح وأرباب سوق العمل .

وعلى ذلك فهذه المعايير هى الأداه التى تمكن أعضاء هيئة التدريس فى إعداد وتقييم الطلاب ومعرفة المهارات التى اكتسبوها ، وتساعد قيادات المؤسسة ومجالسها العلمية المختلفة فى مراجعة السياسات، وتساعد أولياء الأمور فى متابعة أولادهم وتساعد أصحاب المصالح وأرباب سوق العمل فى توجيهه البرامج التعليمية نحو إعداد المهارات المطلوبة وأخيرا تساعد هيئات الاعتماد فى عملها بموضوعية وشفافية .

وأى معايير قياسية لابد أن تتميز كما ذكرت هذه الوثيقة بمراعاة الظروف البيئية الوطنية ، والوضوح والمرونة والقابلية للتعديل طبقا للتعديل وطبقا لظروف كل برنامج أو مؤسسة ، وأن تتسم بالموضوعية، والقابلية للقياس والشمول ، وأن ترتبط بالنواتج التعليمية وأن تشرك أصحاب المصالح فى المجتمع وأن تضع فى الاعتبار الاتجاهات العالمية ، وإعداد هذه المعايير لابد أن يمر بعده خطوات منهجية أولها تشكيل لجنة استشارية تنتمى إلى كبار المتخصصين فى القطاع أو التخصص ، ثم كتابة المعايير ثم الاسترشاد برأى مجموعة منتقاه من الخبراء بعد تمرير النسخة الأولى عليهم ، وأخيرا إعدادها بشكل نهائى وحفظها فى قاعدة بيانات للمعايير القياسية الأكاديمية .

والحقيقة أن الوثيقة التى نتعرض لها بالعرض قد حددت دور كل مجموعة من الخبراء ، وحددت أيضا الخطوات التنفيذية التى لابد أن تمر بها كل مرحلة من المراحل . كما أن الوثيقة قد وضعت الإرشادات والمواصفات الخاصة بأعداد المعايير وهى أن تشتمل على ما يلى بالترتيب :

١. المعلومات الأساسية وهى العنوان والتاريخ ولجنة القطاع المسئولة والدور المهنى المطلوب من الخريج .

٢. مواصفات الخريج المتوقعة عند التخرج .

٣. المعايير الأكاديمية القياسية نفسها مقسم إلى :

أ) ما يختص بالمعرفة والفهم .

ب) المهارات الذهنية المكتسبة مثل الاختيار بين بدائل أو خيارات والقدرة على الاستنتاج والمناقشة والابتكار .

جـ) المهارات المهنية والعملية أى الأعمال التى يستطيع الخريج أن يؤديها .

د) المهارات العامة مثل التعامل مع تكنولوجيا المعلومات أو أدوات الاتصال أو مهارات الإدارة أو التعلم الذاتى أو العمل ضمن إطار فريق .

٤. أعضاء الفريق المشارك فى الإعداد .

٥. المصادر التى اعتمد عليها الفريق فى إعداد المعايير

٦. قائمة المصطلحات .

وانتهت الوثيقة بقائمة هامة من المواقع الدولية المتاحة على شبكة الإنترنت لبعض من أهم المؤسسات العاملة فى وضع المعايير والاعتماد الأكاديمى فى ألمانيا وفرنسا والمجر والهند وفنلندا وانجلترا واستراليا والولايات المتحدة .

لقد كانت هذه الوثيقة بداية لجهود واسعة لإعداد معايير وطنية قياسية أكاديمية فى مصر ، وتكونت طبقا لتوجيهات من المجلس الأعلى للجامعات مجموعات عمل فى لجان القطاعات المختلفة لصياغة معايير متخصصة ، وبعضها انتهى بالفعل مثل معايير قطاع الصيدلة والأدوية والهندسة والتمريض والطب وبعض قطاعات العلوم الاجتماعية مثل المكتبات والمعلومات وعلم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية ، وهذه المعايير المقترحة كلها معروضة الآن على الهيئة المصرية القومية لضمان الجودة والاعتماد التى تشكلت بعد صدور القانون الخاص بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى فى يناير ٢٠٠٧ ، وهذه الهيئة هى التى ستتولى اعتماد المؤسسات والبرامج بالجامعات والمعاهد فى مصر ، وحاليا فإن كل المعايير التى أعدت والتى تم الإشارة إليها فى السطور السابقة معروضة للمناقشة والتعديل وإبداء الرأى على المجتمع الأكاديمى المصرى .